

أسئلة سياسية خمسة لا تلقى إجابات واضحة ونهائية

الحكومة اللبنانية عالقّة بين قوة دفع خارجية وعدم جهوزية داخلية

بيروت: فجأة ومن دون مقدمات فتح الملف الحكومي على مصراعيه، وما كان صعباً ومتعسراً طيلة أشهر صار متاحاً وممكناً اليوم. حزب الله حدد صيغة 9 - 6 المعطل وافق على صيغة 8 - 8 التي تسقط ظاهرياً على الأقل الثلث المعطل. تيار المستقبل الذي حدد الحكومة الحياضية مخرجاً للآزمة ورفض المشاركة مع حزب الله في حكومة واحدة مادام أنه يقاتل في سورية، وافق على مبدأ الحكومة السياسية الجامعة ومشاركة حزب الله في الحكومة متجاوزاً الملف السوري.

الحكومة الحياضية أو حكومة الأمر الواقع التي لوح بها الرئيس ميشال سليمان وضعت جانبا. ومع انكفاء هذا الخيار لمصلحة الحكومة السياسية، انتقلت اللعبة الى القوى السياسية وصار سليمان وسلام في وضع انتظار لما ستؤول إليه، وصار دورهما مباركة وتوقيع الحكومة الجديدة المتفق عليها. الكلام عن موقف سعودي متشدّد حل محله كلام عن مرونة وليونة، وأجواء المواجهة بين إيران والسعودية حلت محلها أجواء مهادنة.

وحتى الأجواء السياسية والمناخات الأمنية التي سيطر عليها توتر واضطراب شديد بعد موجة الاعتقالات والتفجيرات الأخيرة شهدت نوعاً من الانفراج والتخفيف حتى قيل أن يتضح مصير الحكومة الجديدة، وما كان من وضع قبل فترة وجيزة في طريقه الى التبدد، وضع سياسي مقلل إقليمياً، وضع أمّني مكشوف سياسياً، مبارزة و«لعب» على حافة الهاوية بين فريق يلوح بورقة الحكومة الحياضية وفريق يلوح برد قاس عليها.

وإذا كان حزب الله نجح في أن يكون صاحب المبادرة في إعادة فتح الملف الحكومي وفي التوقيت وأسلوب المباحثة، فإن تيار المستقبل نجح في أن يحدد الإطار والسقف السياسي لـ «حكومة الشراكة» وفي التسيب «الصدمة الحكومية» التي لم يكن جاهزاً لها عبر «أسئلة خمسة» طرحها وينتظر إجابات واضحة عليها من حزب الله عبر «قناة بري - جنبلاط» وتعلق بين «الثلث المعطل، والمداورة» في الحقائق، والفيتو على الأسماء النافرة وغير المرغوب فيها، وإعلان بعيداً، وثلاثية الجيش والشعب والمقاومة». لكن ثمة أسئلة خمسة سياسية طرحها عملية فتح ملف الحكومة الجديدة وما يرافقها من ظروف وملازمات ولا يتوافق على هذه الأسئلة الحكومية جديدة جامعة، ووضع الكرة في ملعب المستقبل 14 آذار، ولن يكون حزب الله خاسراً كيفما اتجهت الأمور: فإذا تشكلت الحكومة السياسية يكون قد انتزع تغطية سياسية لقتاله ودوره في سورية، وإذا لم تتشكل الحكومة لا يتحمل مسؤولية ذلك وستكون 14 آذار في الوجهة، وفي هذه الحال يصعب على الرئيس سليمان العودة الى مشروع الحكومة الحياضية لأنه يبدو كمن يلاقي 14 آذار في مشروع إسقاط حكومة 8 - 8 الحياضية، وبالتالي لا يبقى في الميدان إلا حكومة تصريف الأعمال الحالية، وهذه النتيجة ترضي حزب الله الذي لظالمًا كان هدفه الوصول الى محطة انتخابات الرئاسة مع حكومة ميقاتي.

● السؤال الأول: لماذا تنازل حزب الله عن صيغة 9 - 6 وظهر ليونة مستجدة في موضوع الحكومة؟ يمكن التحدث عن أربعة أسباب أساسية دفعت حزب الله في هذا الاتجاه: 1 - تفهّنه من أن الحكومة الحياضية التي يسميها حكومة الأمر الواقع صامتة واردة وقريبة، وأن الرئيس ميشال سليمان لا يتناور وجاء في تنفيذ موقفه ولن يترك البلاد من دون حكومة أو لحكومة غير متوازنة. ولما كانت الحكومة الحياضية التي أريخت من النصف الأول من الشهر الى نصفه الثاني سنتوّدي في أزمة كبيرة في البلد مع تعهد حزب الله برد فعل قوي ضدها، ولما كان حزب الله لا يريد مثل هذا التورط الداخلي والأولوية المطبقة عنده هي لسورية وحربه «الوجودية» هناك، فإن هدفه المباشر صار إسقاط الحكومة الحياضية وهي لم تزل مشروعا وقيل أن تصبح واقعا، حتى لو تطلب الأمر منه أن يتراجع خطوة الى الوراء ويقدم تنازلاً سياسياً ومعنوياً ولكن ليس جوهرياً. 2 - اطمئنانه الى موقف النائب وليد جنبلاط الذي حسم موقفه الحكومي في الوقوف في صف حزب الله حتى لو كان صنفًا في المحور الوسطي. حزب الله واثق من أن جنبلاط، وفي المسائل والمفاصل الأساسية، يصوت



ما حظوظ الحكومة الجديدة؟ هل تولد قبل 20 الجاري.. السقف الزمني الذي حدده الرئيس ميشال سليمان؟

تتجاوز الوزارات السيادية الأربعة أهمية، لا بل تصنف وزارة سيادية بعد فتح ملف النفط والغاز في لبنان. ويمكن تقدير أن المداورة التي يطلبها تيار المستقبل ينحس لها بري وجنبلاط المستفيدين من المداورة والمتفقين على أمرين:

1- أن تؤول وزارة المالية التي برى بدل الخارجية. وفي هذا محسب أساسي ليس بري فقط وإنما للطائفة الشيعية والأموال والأوضاع في مرحلة المأتملة في بدنها في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف استناداً الى ما اتفق عليه في هذا الاتفاق ولكن بشكل غير رسمي لأن وزارة المال تكرر شراكة شيعية في القرارات (الزامية) توقيع وزير المال على كل المراسيم). 2- أن تؤول وزارة الطاقة التي جنبلاط بعد مبادلتها بوزارة الأشغال التي كان يشغلها الوزير غازي العريضي. والتصور المقترح للمداورة في الحقائق هو: وزيران سيديتان للمسلمين: المالية للشيعية والداخلية للمستنة، وزيرتان سيديتان للخارجية للممართვე والدفاع للأثونكس. وإذا كان عون يرفض التخلي عن وزارة الدفاع، فإن رفضه ليس مطلقاً وإنما بشروط مقابل ذلك حصوله على وزارة سيادية ويرجح في هذه الحالة أن تكون وزارة الدفاع التي يرأسها الوزير فايز غصن (كتلة فرنجية). وتولى وزارة الدفاع من قبل شخصية محسوبة على عون أمر مرجح لأنها الوزارة الأساسية وربما يكون شرطه بوزارة الطاقة، وهذا هدفه الأساسي وربما يكون شرطه الأساسي للانضمام الى الحكومة، فإنه «سيقاتل» سياسياً للحصول على وزارة سيادية من جهة وللاحتفاظ بوزارة الدفاع من جهة ثانية. لكن يبقى السؤال الأبرز المتعلق بوضعية عون في الحكومة هو عن موقف حزب الله من مطالب حليفه عون والى أي مدى يمكن أن يصل الحزب في دعمه لهذه المطالب؟ الحكومات السابقة، في مرحلة ما بعد اتفاق الدوحة، عندما كانت تشكل بمفاوضات بين حزب الله والمستقبل كما الحال مع حكومة 2009 - 2011 الحريزي، أو من خارج تفاهم مع المستقبل كما الحال مع حكومة 2011 - 2013 برئاسة الرئيس نجيب ميقاتي، كانت خاضعة من جانب حزب الله للمعادلة: لا حكومة من

جلسات المحكمة الدولية. 2 - التنازل الجوهري الذي تقدمه 14 آذار في قبولها بمبدأ المشاركة مع حزب الله وتغطية دوره العسكري في سورية مقابل تنازل شكلي قدمه حزب الله في التخلي عن صيغة 9 - 6 وعن «الثلث المعطل»، فيما هو يرفض تقديم أي تنازلات في موضوع إعلان بعيداً والسلاح (ثلاثية الجيش والشعب والمقاومة). 3 - تراجع حزب الله هو دليل مازق لنيه وله مصلحة في قيام حكومة شراكة فيما لا مصلحة لـ 14 آذار بها وهي ليست في مازق وإنما تصبح في هذا المازق إذا ما توطق النجاة الى حزب الله أو إذا وقعت فعلا تحت تأثير تهديد بـ 7 مايو فإن فيما الوضع اليوم مختلف تماما عن مايو 2008.

4 - مصادقية 14 آذار تجاه جمهورها والرأي العام عندما تتخلى عن خطاب سياسي لازمها طيلة أشهر وترفض فيه حكومة مع حزب الله إذا لم ينسحب من سورية، وعندما تنتقل في خلال أيام من خطاب يعلن بعد اغتيال شطح «المقاومة المدنية لتحرير لبنان من السلاح غير الشرعي ومن الاحتلال الإيراني غير المباشر» الى حكومة تشرع المقاومة وسلاح حزب الله من جديد وتتعاظم مع واقع الوصاية الجديدة.

● السؤال الثالث: ما موقف عون من حكومة 8 - 8 والمداورة؟ في الحقائق؟ يلتزم العمد ميشال عون موقفاً حذراً جدا من الحكومة الجديدة على أساس صيغة 8 - 8 ويمتنع عن اعطاء أي موقف رسمي وعلني قبل حصول أمرين:

الأول: هو الجواب النهائي من تيار المستقبل لجهة موافقته على الحكومة والمشاركة فيها قبل الخوض في التفاصيل. الثاني: هو انتقال البحث أو التفاوض الى المسائل والتفاصيل الحكومية من حقائق وأسماء وتركيبية وزارية. العمد عون يتصرف حتى الآن كما لو أنه غير معني بما يجري على صعيد الملف الحكومي ولما أن التفاهم الحاصل محصور في مسألة العدد (8-8) ولم يتجاوز ذلك الى أي مسألة أخرى بما في ذلك مسألة المداورة في الحقائق المرتجة ضمن الأسئلة الخمسة لتيار المستقبل والتي تعني عون اكثر من أي مسألة أخرى لأنها تطول المكسب الرئيسي له في الحكومة الحالية وهو امتلاكه وزارتي الطاقة والاتصالات، معتبرا ان المداورة مطروحة من خلفية انتزاع وزارة الطاقة منه (الوزير جبران باسيل) لهذا الهدف بشكل اساسي. يدرک عون أن حصته الوزارية ستقتلص من 10 وزراء الى 4 في حكومة الـ 24 وزيراً، ولكن مقابل الخسارة العديدة لا يريد خسارة نوعية ومعنوية إذا خسر وزارة الطاقة التي

السياسي على رفض المشاركة مع حزب الله في حكومة واحدة طالما هو موجود في سوريا للقتال الى جانب نظام الأسد. 3 - موقف إيران التي تخوض عملية مفاوضات كبيرة ومعقدة مع الولايات المتحدة والغرب بدأت تؤتي ثمارها في وضع الاتفاق النووي موضع التنفيذ ابتداء من 20 الجاري وفي بداية رفع العقوبات ورفع الحظر عن الأموال المجمدة في أميركا بدءاً من مطلع شباط، وفي التقاطع الحاصل على محاربة الإرهاب بدءاً من العراق. وطبعي أن تحرص إيران على هذه العملية ومكسباتها وأن تطورها وأن توكبها بسياسة إيجابية في ملفات المنطقة، وحيث لبنان يبرز ساحة اختيار رئيسية وسهلة مقارنة بالساحة السورية. ففي لبنان هناك قرار دولي (أميركي - روسي - أوروبي) يحفظ استنقراره وتحييده عن الحريق السوري، وإيران تلاقى هذا التوجه ولا مصلحة لها في معاكسته مقلماً لا مصلحة لها ولحزب الله في أن يتحول لبنان جبهة خلفية منفجرة للجبهة السورية الأمامية. 4 - من الناحية التكتيكية، فإن تحول حزب الله الى لعب ورقة حكومة 8 - 8 يحقق له مباشرة: «تطبير» أو تجسيد حكومة الأمر الواقع، وإظهار إيجابية ورغبة في رؤية حكومة جديدة جامعة، ووضع الكرة في ملعب المستقبل 14 آذار، ولن يكون حزب الله خاسراً كيفما اتجهت الأمور: فإذا تشكلت الحكومة السياسية يكون قد انتزع تغطية سياسية لقتاله ودوره في سورية، وإذا لم تتشكل الحكومة لا يتحمل مسؤولية ذلك وستكون 14 آذار في الوجهة، وفي هذه الحال يصعب على الرئيس سليمان العودة الى مشروع الحكومة الحياضية لأنه يبدو كمن يلاقي 14 آذار في مشروع إسقاط حكومة 8 - 8 الحياضية، وبالتالي لا يبقى في الميدان إلا حكومة تصريف الأعمال الحالية، وهذه النتيجة ترضي حزب الله الذي لظالمًا كان هدفه الوصول الى محطة انتخابات الرئاسة مع حكومة ميقاتي.

● السؤال الثاني: لماذا تنازل المستقبل عن شرط انسحاب حزب الله من سورية؟ ولماذا يحارب على جبهتين: التشكيل والحلفاء في 14 آذار؟

كان تيار المستقبل في أجواء حكومة حياضية سيقدم عليها رئيس الجمهورية والرئيس المكلف ولم يكن في أجواء حكومة سياسية جديدة، ولم يكن يتوقع أن يطرح حزب الله صيغة حكومة 8 - 8 بعدما كان رفضها وكان تيار المستقبل عرضها لفترة طويلة قبل أن يسحبها لمصلحة حكومة حياضية لا تضم وزراء من فريق 14 آذار، بعدما استقر موقفه

● السؤال الثاني: لماذا تنازل المستقبل عن شرط انسحاب حزب الله من سورية؟ ولماذا يحارب على جبهتين: التشكيل والحلفاء في 14 آذار؟ كان تيار المستقبل في أجواء حكومة حياضية سيقدم عليها رئيس الجمهورية والرئيس المكلف ولم يكن في أجواء حكومة سياسية جديدة، ولم يكن يتوقع أن يطرح حزب الله صيغة حكومة 8 - 8 بعدما كان رفضها وكان تيار المستقبل عرضها لفترة طويلة قبل أن يسحبها لمصلحة حكومة حياضية لا تضم وزراء من فريق 14 آذار، بعدما استقر موقفه

دون ميشال عون والترجمة العملية لهذه المعادلة لا حكومة من دون جبران باسيل وزيراً للطاقة، هل هذه المعادلة ما تزال قائمة أم أن التحالف بين عون وحزب الله الذي عرف تشققات في العام الماضي لم يعد في مستوياته السابقة وقد تحرر حزب الله جزئياً من موجباته ولم يعد على التزامه السابق بتبني مطالب عون ومعاركه، وأيضاً نشأ نوع من تباين المصالح والحسابات، بل دليل الخلاف الذي حصل حول الانتخابات النيابية وقيادة الجيش والذي من الممكن أن ينسحب على الاستحقاقين الحكومي والرئاسي، وتكون النتيجة أن عام 2014 سيكون عاماً مفصلياً في تحديد مستقبل العلاقة و«التفاهم» بين حزب الله والتيار الوطني الحر؟

● السؤال الرابع: هل يبعث «التحالف الرباعي» من جديد؟

في العام 2005، وبعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، نشأ تحالف رباعي كان له أثر واضح في تحوير مسار الأحداث والتوازنات، وكانت الثمرة الأولى لهذا التحالف حكومة ائتلافية برئاسة الرئيس نجيب ميقاتي، أما النتيجة السياسية المباشرة فكانت خروج العمد ميشال عون عن تحالف 14 آذار أو إرجاعه بعد إرجاعه في الحكومة والانتخابات النيابية. ول هذا التحالف على إقصاء النقل المسيحي عن مركز الوطن في وقت كان عون مازال في مفاهم الباريسي وجعجع في سجنه السياسي، والى تحكيم القوى الأربعة: حزب الله - بري - جنبلاط - الحريري بإدارة رفة الأمور والأوضاع في مرحلة بالغة الدقة والحساسية شهدت انسحاب السوريين من لبنان، ما أعطى هامشاً أوسع حرية فiras وحركة عند القوى السياسية. هذا التحالف الرباعي لم يعمر طويلاً، فقد أطاحت مع تطورات متلاحقة بدأت مع «المحكمة الدولية» وبلغت الذروة في حرب يوليو 2006، وكان أن نشأ «تفاهم وتحالف» بين حزب الله والتيار الوطني الحر أدى الى تغيير في المعادلة الداخلية والى تكريس انقسام سياسي بين فريقين: 8 و 14 آذار.

في العام الماضي وفي ظل استمرار الانقسام السياسي الحاد، لاحت بوادر تفاهم رباعي جديد، غير مباشر من جراء التقاء مصالح، كان من نتائجها إجهاد قانون جديد للانتخابات والتعميد للمجلس النيابي وأيضاً التمديد لقيادة الجيش. وهذا التفاهم يعود لبيروت بقوة ووضوح الآن مع تحريك الملف الحكومي والدفع باتجاه تشكيل حكومة جديدة، وحيث يلعب بري وجنبلاط، كما في كل مرة، دوراً محورياً في ترتيب الأمور وفي «الربط»، وتشكيل قناة لتفاوض واتصال بين حزب الله والمستقبل. وتدل عملية تشكيل الحكومة الجديدة بوقائعها واتصالاتها أن القوى المسيحية الأساسية في ضفتي 8 و 14 آذار هي خارج دائرة التأثير والفعل وموقفها ينحصر في رد الفعل، رفضاً أو قبولاً، على أي اتفاق حكومي يجري تركيب إطاره وخطوطه الأساسية بمعزل عنها.

أوضاع كثيرة متغيرة بين 2005 واليوم الى درجة لا تصح المقارنة ويكون الكلام عن تحالف رباعي جديد فيه شئ من المبالغة ويعكس هاجساً مسيحياً أكثر مما يعكس واقعا سياسياً. فقبل سبع سنوات لم يكن هناك صراع سني شيعي ولا كانت الحرب «الوجودية» في سورية، ولا كان هناك تحالف بين عون وحزب الله، ولا كانت القوات اللبنانية قوة سياسية منمطة وفاعلة. ولكن رغم هذه الاختلافات، فإن الواقع يفيد بأن «اللعبة السياسية» في حالتي الصراع أو التسمية تدور بشكل أساسي بين السنة والشيعية وتحديدًا بين المستقبل وحزب الله، وأن المسيحيين «يلعبون» على هامش الأحداث فيما باتت خيارات المتاحة لهم هامة مفاضل ضيقاً، ويقعصر على رفض أو قبول ما أعده وما فصل من ثوب حكومي. وهذا

الواقع يمكن أن ينسحب أيضا على الاستحقاق الرئاسي بحيث لا يكون انتخاب إلا على قاعدة التوافق، ولا يكون الرئيس التوافقي عملياً إلا حصيلة توافق سني-شيعي.

● السؤال الخامس: ما حظوظ الحكومة الجديدة؟ هل تولد قبل 20 الجاري، السقف الزمني الذي حدده سليمان؟

الإجابة عن هذا السؤال غير متوافرة عند أي جهة في لبنان. ومن الصعوبة بمكان الجزم باتجاه الأمور في ظل أجواء الحيرة والغموض: فلا يمكن التأكيد أن أمر الحكومة الجديدة محسوم ومنته، ولا يمكن التأكيد أنها مشروع فاشل وساقط. وبالإجمال فإن النسبة التي تعطى لـ «حكومة جديدة» هي أعلى من النسبة التي تعطى لـ «عدم تشكيل الحكومة»، ولكن كميات العقبات والأجواء غير المساعدة لا يمكن تجاهلها وتجاهل تأثيرها في تأخير العملية. وفي مثل هذه الظروف فإن عامل الوقت مهم والتأخير يعقد الأمور أكثر. أما ما يمكن تأكيده وفق المعلومات والمعطيات المتوافرة:

- 1 - هناك قوة دفع خارجية إيجابية في اتجاه تشكيل الحكومة وفي إطار «القرار الدولي» الداعم لاستقرار لبنان وتحييده عن الحرب السورية، خصوصاً في مرحلة حافلة بالتطورات بالمطالبة المتزامنة: بدء تنفيذ الاتفاق مع إيران، «جنيف 2» وانطلاق قطار الحل السياسي للآزمة السورية، المحكمة الدولية وانطلاق جلساتها بعد سنوات على إنشائها، المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، الوضع الحتمي في العراق ومصر على إيقاع انتخابات وصراع حصل.
- 2 - التوافق حصل على تركيبة الحكومة وشكلها (صيغة 8 - 8) وبما يعني تجاوز الثلث المعطل وعلي مبدأ المداورة في الحقائق والقبول على الأسماء النافرة من الجبهتين.
- 3 - الأمور عاقدة عند البيان الوزاري وتحديدا في بندين أساسيين: إعلان بعيداً (الذي له علاقة بالآزمة السورية وتدخل حزب الله فيها)، وبتد «الشعب والجيش والمقاومة» (الذي له علاقة بسلاح حزب الله ودوره ووظيفته).
- 4 - تيار المستقبل أمام تنازل سياسي قدمه في موضوع سورية وتدخل حزب الله، وإمام معارضة حلفائه برتب تعويضاً وثمناً سياسياً مقابلاً وسابقاً للتشكيل عبر البيان الوزاري وكحد أدنى التزام حزب الله بإعلان بعيداً وكحد أقصى وضع برنامج زمني لانسحابه من سورية. لكن حزب الله ويؤيده في ذلك بري وجنبلاط وحتى الرئيس سليمان، يرفض البحث في البيان الوزاري قبل تشكيل الحكومة وبعد التفاوض بين حزب الله والمستقبل. إعطاء تعهدات وضمانات سياسية في هذا المجال «الحتمي والاستراتيجي»
- 5 - عقدة البيان الوزاري يمكن حسب أجواء بري وجنبلاط وتطبيقات عبر صيغة وانحلال خلاقة، خصوصاً أن اللغة العربية تساعد في إيجاد المفردات التي تخدم الهدف وذلك عبر الدمج أو التزاوج وثلاثية الشعب والجيش وإطار الاستراتيجية الدفاعية والحوار الوطني.
- 6 - ثمة خشية وحذر من «شيطان التفاضيل» عندما ينزل البحث الى الحصاص والتجسس والخصام أن المؤشرات الخارجية إيجابية ومرحبة والمؤشرات الداخلية حذرة وغير مطمئنة، ثمة فراق بين المناخ الدولي والإقليمي المؤثر على لبنان وبين المناخ الداخلي غير الجاهز وغير المساعد، وهذا ما يخلق «فجوة عملية» بين القرار السياسي المتخذ بتشكيل الحكومة وعملية تنفيذ هذا القرار على أرض الواقع السياسي.